

الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

أ. ناصر مراد

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة البليدة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الإقتصاد الجزائري ، خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 و التي أثبتت هشاشة الإقتصاد الوطني كونه إقتصادا ريعيا يرتبط بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية . و قد شرعت الجزائر في تطبيق الإصلاحات في عدة مجالات و التي تشمل تحرير الأسعار ، تحرير التجارة الخارجية و خصوصة المؤسسات العمومية و تشجيع القطاع الخاص ، بالإضافة إلى إصلاح السياسة الضريبية و المالية و النقدية.

من خلال هذه الدراسة سنستعرض مختلف الإصلاحات التي شهدتها الإقتصاد الوطني تم نتطرق إلى تقييم هذه الإصلاحات من خلال إبراز الإيجابيات و النقائص المقيدة لتلك الإصلاحات .

المقدمة

لقد عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال و خاصة في منتصف الثمانينات عدة إصلاحات أثرت على مسيرته التنموية ، و ذلك نظرا لوجود عدة عوامل أوجبت عملية الإصلاح ، و الذي شمل الإصلاحات الذاتية ثم الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، في هذا السياق إتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من

الإجراءات في عدة مجالات قصد معالجة الإختلالات و تحسين معدل النمو . في هذا المجال نتساءل على مضمون هذه الإصلاحات و مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة ؟

و تكمن أهمية الدراسة في كونها تسمح بالحكم على مدى نجاح الإصلاحات الإقتصادية المتخذة لإنجاح هذه الإصلاحات . و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الإقتصاد الجزائري ، خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 و التي أثبتت هشاشة الإقتصاد الوطني كونه إقتصادا ريعيا يرتبط بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية .

من خلال هذه الدراسة سنستعرض العناصر التالية :

- مفهوم و أهداف الإصلاح الإقتصادي

- سيرورة الإصلاحات الإقتصادية

- مجالات الإصلاحات الإقتصادية

- تقييم مسار الإصلاحات الإقتصادية

أولا : مفهوم و أهداف الإصلاح الإقتصادي

لقد حدد البنك الدولي مفهوم الإصلاح الإقتصادي بوصفه عملية تحتوي على المتغيرات الإقتصادية الكلية و الجزئية ، و تشمل عملية الإصلاح القطاع العام و المركزي و الحكومي و أيضا المحليات و المنافع العامة المملوكة للدولة.¹

و حسب صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الإقتصادي عبارة على وضع سياسات إنكماشية تؤدي إلى توفير الموارد حتى يكون هذا البلد قادرا على الوفاء بديونه الخارجية و إزالة كافة المعوقات لرفع تنافسية البلد .²

و يرى الباحث قدي عبد المجيد أن الإصلاح الإقتصادي عبارة على الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا) ، و يتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات تناوله تبعا لعمق المشكلات و الإختلالات القائمة.³

أما التعريف الذي نقتبناه للإصلاح الاقتصادي عبارة على عملية تحول جذري في منهج الدولة السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي قصد تغيير في سلوك الأفراد و أداء المؤسسات نحو الأفضل إنطلاقا من خلفية مذهبية معينة .

و يتضمن الإصلاح الاقتصادي عدة قضايا ، في هذا المجال نضع الملاحظات التالية :
-إن مفهوم الإصلاح الاقتصادي ليس جامدا بل ديناميكي و ذلك نظرا لتطور الأنظمة و تغيير أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، لذلك يجب الإعتماد على أدوات متجددة تستجيب لتغيرات البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و كذلك تسمح بمواكبة مختلف المشاكل المستجدة .

-يعتبر الإصلاح الاقتصادي عملية مستمرة تملئها التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرزها الظروف الراهنة .

-تتوقف حدود سياسة الإصلاح الاقتصادي على الظروف التاريخية و السياسية للدولة لذلك يختلف مجال الإجراءات المعتمدة .

-يتوقف نجاح الإصلاح الاقتصادي على كفاءة النظام السياسي القائم في الدولة و فعالية الجهاز الإداري الذي يتولى عملية التنفيذ ، و كذلك على مدى تجاوب أفراد المجتمع مع عملية الإصلاح⁴ .

-يجب أن يراعي في تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي الأولويات الوطنية في إقامة علاقات منطقية مترابطة و منسجمة بين مكونات السياسة ، و هذا ما يتطلب إعدادا كافيا لتحديد نطاق و مجال و خطوات الإصلاح .

و توجد عدة عوامل أوجبت الإصلاح الاقتصادي و التي تتمثل فيما يلي :
-تدني قدرة الإقتصاد الوطني و كفاءته في المنافسة الدولية و مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية .

-إرتفاع حجم المديونية الخارجية مع تسجيله لمستوى 33 مليار دولار سنة 1996 و هذا بمعدل خدمة وصل 76 % من الصادرات سنة 1992 .⁵

- ضعف الأداء الحكومي في النشاط الإقتصادي ، و عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار البترول سنة . 1986
- تردي المستوى المعيشي للأفراد مع تفاقم معدل البطالة الذي سجل معدل % 20.1 سنة 1988 .
- تنامي تأثير النخب السياسية و مجموعات الضغط و التي دفعت الحكومة على تطبيق نهج الإصلاح الإقتصادي .
- و في ظل هذه الأوضاع تتعلق أهداف الإصلاح الإقتصادي بما يلي :⁶
 - تجاوز العجز في الميزانية العامة للدولة .
 - التحكم في تسيير المؤسسة العمومية بجعلها أكثر فعالية و مردودية .
 - مواجهة الندرة التي عرفها السوق خاصة على مستوى مواد الإستهلاك .
 - تفعيل الإستثمارات العمومية قصد إستيعاب الحجم الكبير من اليد العاملة العاطلة .
- و في سنة 1994 أبرمت الجزائر إتفاق إستعداد إئتماني في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي مدته سنة مع صندوق النقد الدولي و الذي يهدف إلى ما يلي :⁷
 - رفع معدل النمو الإقتصادي حتى يتم إستيعاب الزيادة في قوة العمل و خفض البطالة تدريجيا و تحرير التجارة الخارجية و التسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة .
 - إحتواء واثيرة التضخم و محاولة تقريبه مع مستويات التضخم السائدة عالميا .
 - خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا .
 - إعادة توازن ميزان المدفوعات .
- أما فيما يتعلق بإبرام إتفاق تسهيل موسع في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الخاص بالفترة 1995 _ 1998 فإنه يهدف إلى ما يلي :⁸
 - رفع معدل النمو الإقتصادي قصد إستيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض البطالة تدريجيا .

-الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية .
-خفض التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا .
-إستعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطات النقد الأجنبي.

و يهدف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 إلى الإنعاش ولتطوير الإقتصادي عن طريق تحريك الطلب من خلال ثلاث أهداف أساسية هي :⁹
-مكافحة الفقر

-إنشاء مناصب الشغل

-التوازن الجهوي

و يهدف برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009 إلى تحقيق الأهداف التالية :¹⁰

-تحسين ظروف العيش للمواطنين

-تطوير المنشآت القاعدية

-دعم الإقتصاد الوطني

-عصرنة الخدمات العمومية

-تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال

ثانيا : سيرة الإصلاحات الاقتصادية

بعد إستقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني إقتصاد إشتراعي القائم على التخطيط المركزي و الإعتماد على سياسة التصنيع كنموذج إقتصادي لتحقيق نمو إقتصادي مستمر ، و هذا على حساب القطاع الزراعي الذي إنخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام . و قد إعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول و ليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة ، لذلك فإن الإقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول

و تغيرات المحيط الدولي . و قد أثبتت الصدمة النفطية لسنة (1986 تدهور سعر البترول) هشاشة الإقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم ، إرتفاع حجم البطالة ، إرتفاع المديونية و نقص العملات الأجنبية بالإضافة إلى إنخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة 1986 _ 1994 . و نظرا لاحتمية التغيير طبقت الجزائر عدة إصلاحات إقتصادية في إطار تحسين سير الجهاز الإنتاجي و مراعاة عوامل الفعالية و المردودية و تبني ميكانيزمات السوق .

إنطلقت الإصلاحات الإقتصادية مع بداية الثمانينات من خلال إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية و التي تعمل على تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم ليتمكن التحكم في تسييرها ، و كذلك إزالة العوائق التي تحد تحقيق المؤسسات العمومية للربح ، إلا أن إعادة الهيكلة فشلت في تحسين مردودية المؤسسة لأن العوامل التي ساهمت في تدني فعالية المؤسسات تتعلق أساسا بسوء التسيير كما يتضح فيما يلي :¹¹

- عدم الإستخدام الأمثل لموارد و طاقات المؤسسات
- غياب التكامل و التنسيق بين المؤسسات العمومية ، و عدم إحترام آجال العقود المبرمة بينها .
- غياب الإطارات الحقيقية في مناصب إتخاذ القرارات الإستراتيجية .
- غياب المنافسة .

و نظرا لفشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية ، مما إستدعى على الحكومة إعطاء مسيري المؤسسات حرية إتخاذ القرار و المبادرة وفق قواعد السوق و ذلك من خلال إستقلالية المؤسسات سنة 1988 التي عملت على منح المؤسسة العمومية المزيد من الحرية و المبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية ، إذ أصبحت المؤسسة العمومية مستقلة كونها شخص معنوي في إطار شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة . في هذا السياق أتخذت عدة إجراءات هي :¹²

- تسيير المؤسسة من طرف مجلس يتكون من 7 إلى 12 عضو .
- وضع 8 صناديق المساهمة تقوم بتسيير و مراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة .
- لا مركزية التخطيط عن طريق إعداد خطط سنوية للمؤسسات .
- توزيع العملة الصعبة عن طريق الغرفة التجارية .
- وضع نظام عقود بين المؤسسات .
- و قد واجهت المؤسسات عدة مشاكل تتمثل في :
 - عدم إستكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلية .
 - التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للإستقلالية .
 - عدم وضوح الآليات الإقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات .
 - غياب تصور سليم لكيفية الإنتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق الذي يعتمد على منطق قوى العرض و الطلب .
- هكذا لم تتحقق الأهداف المسطرة من إستقلالية المؤسسات خاصة من حيث تحسين المردودية و النتائج المالية .
- من خلال الإصلاحات الإقتصادية الذاتية تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الإقتصاد و إتخاذ الإجراءات التالية :¹³
 - تطهير المؤسسة العمومية و منحها الإستقلالية باعتماد الفصل بين الدولة كمالك للمؤسسة العمومية و ترك تسييرها لصناديق المساهمة ، قصد رفع أداء المؤسسة العمومية و تحريرها من الضغوط المباشرة للدولة بإخضاعها للقانون التجاري في معاملاتها.
 - تشجيع المؤسسات على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة التي تسمح للمؤسسات بالإستفادة من عائدات التصدير في تغطية وارداتها مع تجنب إجراءات المراقبة القبلية .

- طرح قانون جديد للإستثمار سنة 1988 أكثر إنفتاحا على القطاع الخاص حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها مع إلغاء التصريح المسبق .
- طرح قانون جديد للشركات ذات رأس المال المختلط باعتبارها أداة لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بحيث يسمح لها بتحويل الأموال إلى الخارج.
- إقامة نظام المستثمرات الزراعية الفردية و الجماعية سنة 1987 و الذي بموجبه تم التنازل للمزارعين عن إستغلال المزارع العمومية بهدف إعطاء إستقلالية للمنتجين وتحريرهم من البيروقراطية .
- مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها و جعلها تعتمد على قواعد السوق .
- إصلاح النظام الضريبي قصد تكييفه مع الواقع الجديد و زيادة فعاليته و تمكين المؤسسة التكيف مع مستلزمات إقتصاد السوق .
- و رغم الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات الإقتصادية الذاتية إلا أن الأوضاع في نهاية الثمانينات لم تتحسن خاصة على مستوى النمو الإقتصادي الذي شهد معدلات سالبة.
- كما أعلنت المؤسسات المالية الدولية أن الجزائر لم تدخل بطريقة جدية في إقتصاد السوق لذلك لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد القروض ، مما أدى إلى تأزم الوضع المالي للجزائر و الذي لا يسمح لها بالتكفل بالآثار السلبية التي تنتج عن التسرع في الإنتقال إلى إقتصاد السوق .
- و نظرا للظروف الصعبة التي عرفها الإقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لتسديد المديونية و خدمة الدين الذي أصبح يمثل أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات . مما إستدعى إلى تطبيق إصلاحات إقتصادية مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .
- ففي سنة 1989 أرسل وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي خطاب النوايا الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الإلتزام بالإنخراط في إقتصاد السوق ، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الإقتصادية تدريجيا ، و خلق البيئة التي

تمكن من إتخاذ القرار على أساس المسؤولية و الربحية و الإعتماد على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف بالتركيز على توسيع دور القطاع الخاص.¹⁴ و في ماي 1989 تم أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار إتفاق BY STAND الذي من خلاله تحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، و عليه تم إعادة تكييف الإقتصاد الجزائري من خلال تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي ، و إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و الإعتماد على آليات السوق في تحديد سعر الصرف و الفائدة ، بالإضافة إلى تحرير الأسعار و تقليص الدعم.

و في جوان 1991 عقد إتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي قصد دفع عجلة الإصلاحات و بموجبه تحصلت الجزائر على قرض قدره 403 مليون دولار و الذي كان مشروطا بوضع برنامج تثبيت يراعي ما يلي :

- إعطاء الإستقلالية الكاملة للمؤسسات في إتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق .

- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات العمومية .
 - حرية تحديد الأسعار و مراعاة مؤشرات الربحية الإقتصادية و المالية .
 - إصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم .
 - إصلاح النظام الضريبي ليستجيب مع معطيات إقتصاد السوق
 - إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة .
 - التقليص من حجم تدخل الدولة في الإقتصاد .
- و في أفريل 1994 عقد إتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي قصد معالجة الإختلالات الهيكلية التي ميزت الإقتصاد الجزائري ، و من خلاله تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار ، و على إثره إتخذت الجزائر عدة إجراءات تتمثل فيما يلي :¹⁵
- تحرير الأسعار و إزالة القيود على التجارة الخارجية ، و الحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.

- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 50 % .
- إيجاد آليات و ميكانيزمات للانتقال إلى إقتصاد السوق (إعادة الهيكلة ، إستقلالية المؤسسات و الخصوصية) .
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي و ضبط الإنفاق العام .
- تقليص الكتلة النقدية عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10 % إلى 14 % وكذلك رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5 %
- و قد سمح هذا الإتفاق مع صندوق النقد الدولي إعطاء مؤشر إيجابي للدائنين بحيث إتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر بالنظر إلى الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاح الإقتصادي و تطوير السياسات النقدية و المالية و إلتزامها بتعهداته إتجاه الجهات الدولية .
- و في خلال الفترة 1994 _ 1995 تم إعادة جدولة الديون العمومية مع نادي باريس في حدود 13 مليار دولار ، كما تم في جوان 1996 إعادة جدولة 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن .
- و في ماي 1995 قامت الحكومة الجزائرية عقد إتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي ، و ذلك لمدة ثلاثة سنوات أي إلى غاية 1998 ، و يهدف هذا البرنامج تحقيق نمو متزايد و إستقرار مالي ، تدعيم الطبقات الإجتماعية المحرومة و توازن ميزان المدفوعات . و خلال هذه الفترة أتخذت عدة إجراءات كما يلي :
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية .
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات قصد تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات
- إنشاء البنوك الخاصة أو فروع لبنوك أجنبية .
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية .
- إصلاح النظام الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 1992 بهدف تبسيط النظام و إدخال المزيد من الشفافية قصد تحفيز الإدخار و الإستثمار .

-إصلاح نظام النقد و البنوك بإصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 و الذي كرس إستقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية .
-تشجيع الإستثمار الأجنبي بموجب قانون الإستثمار لسنة 1993 الذي كرس حرية الإستثمار .

-إقرار مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية سنة 1996 .
و في سنة 2001 تم إعتماد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و الذي إمتد إلى غاية 2004 و قد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج¹⁶ قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي و ترقية الاستثمار، و كذلك تهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي ، بالإضافة إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر و تدعيم خوصصة المؤسسات العمومية .
و في سنة 2005 شرعت الحكومة في تطبيق برنامج لدعم النمو الإقتصادي و الذي يمتد إلى غاية 2009 و قد خصص له غلاف مالي قدره 4200 مليار دج¹⁷ قصد تحسين شروط العيش للمواطنين و كذلك ترقية محيط الإستثمار .

ثالثا : مجالات الإصلاحات الاقتصادية

تهدف الإصلاحات المطبقة في الجزائر إلى تنظيم الإقتصاد قصد الإنتقال إلى إقتصاد السوق ، و قد شملت هذه الإصلاحات عدة مجالات تتمثل فيما يلي :

1- تحرير الأسعار

في سنة 1989 تم مراجعة نظام الأسعار بمقتضى القانون رقم 89-12 الذي حدد نوعين من الأسعار هما : الأسعار الإدارية و الأسعار الحرة ، و في سنة 1995 صدر الأمر 95-06 الذي دعم تحرير أسعار السلع و الخدمات و جعلها تعتمد على قواعد المنافسة ، لذلك في سنة 1997 تم إلغاء الدعم عن معظم السلع مما أدى إلى إرتفاع أسعار هذه السلع إلى 100 % ، و نظرا للإنعكاسات السلبية لتحرير الأسعار على الفئات الإجتماعية ذات

الدخل الضعيف لجأت الحكومة إلى إنشاء برنامج الشبكة الإجتماعية و ذلك سنة 1992 لمساعدة هذه الفئات .

2- الإصلاحات الضريبية

لقد أدرج النظام الضريبي الجزائري في منطق الإصلاحات المنتهجة في الجزائر و التي تقوم على أساس عقلنة الأداء الإقتصادي و التعامل مع منطق السوق الحر قصد تكييفه مع الواقع الجديد و زيادة فعاليته و تمكين المؤسسة التكيف مع مستلزمات إقتصاد السوق . ففي سنة 1992 أدرج إصلاح جذري للنظام الضريبي الجزائري من خلال إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة الذي يعتبر أكثر تكيفا مع واقع المؤسسة بالمقارنة مع النظام السابق . و قد عمل النظام الضريبي الجديد على توسيع الحقل الضريبي بحيث أصبح يمس أكبر شريحة ممكنة من المكلفين مع تخفيف العبئ الضريبي لكل مكلف.

3- إصلاح السياسة المالية

في سياق الإنتقال إلى إقتصاد السوق شهد القطاع المالي تعديلات جذرية ، ففي سنة 1987 تم إنسحاب الخزينة العمومية من عملية تمويل الإقتصاد ، و في سنة 1990 تم إصدار قانون النقد و القرض الذي كرس أهمية البنك المركزي في تحقيق الإستقرار المالي عن طريق تنظيم الحركة النقدية و توجيهه و مراقبة القرض ، بالإضافة إلى توجيه المعاملة بين المؤسسات العامة و الخاصة لإمكانية الحصول على الإئتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي.¹⁸

و في سياق إصلاح نظام الصرف في سنة 1990 منح الشركات و الأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية ، و في سنة 1991 تم تخفيض الدينار الجزائري بأكثر من 100 % قصد مواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري ، و في سنة 1994 تم تخفيض العملة بحوالي 50 %¹⁹ قصد تصحيح قيمتها الحقيقية بما يسمح بتحديدتها حسب قوى السوق و التمهيد لقابلية العملة للتحويل . في هذا الظرف أتبعبت سياسة مرنة لإدارة سعر

الصرف ، و أدت السياسات المالية المتشددة إلى تعزيز إستقرار سعر الصرف مما ساعد على إنخفاض مستوى التضخم ، و في أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا ، و أهم الخطوات المتخذة سنة 1996 إنشاء سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك التجارية و في ديسمبر 1996 أتخذت خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد السماح بإنشاء مكاتب الصرف بالعملة الصعبة لتسهيل الأفراد الحصول على النقد الأجنبي . و ساهمت عملية تحويل الدينار في ترقية محيط ملائم للإستثمار الأجنبي في ظرف مستقر لسعر الصرف .

4- إصلاح السياسة النقدية

خلال الفترة 1992-1993 كانت السياسة النقدية توسعية بحيث تهدف إلى تمويل عجز الميزانية و إحتياجات الإئتمان للمؤسسات العامة مما أدى إلى زيادة السيولة وظهور إختلالات كبيرة بالتوازن النقدي إلى غاية سنة 1994 بحيث تم تطبيق إصلاحات واسعة في إتجاه تقييد السياسة النقدية من خلال التحكم في التوسع النقدي ، كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الإحتياط القانوني الإجباري لتطوير الرقابة غير المباشرة للسيولة النقدية .

كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك مما أدى إلى إمتصاص السيولة الفائضة و إنخفاض معدل التضخم من 39 % سنة 1994 إلى 6 % سنة 1997 ، و دعم هذا الوضع الإستقرار النقدي . و قد ساهم التحكم في نسب تزايد الكتلة النقدية المتداولة في الإستقرار النقدي بحيث تراجعت تلك النسبة من 17.3 % سنة 2002 إلى 11.9 % سنة 2004 .²⁰

5- تحرير التجارة الخارجية

في سنة 1989 بدأ بشكل تدريجي تنفيذ برنامج لتحرير التجارة الخارجية و ذلك باعتماد نظام أكثر مرونة بحيث تم إلغاء قيود الإستيراد المركزية مع تخصيص مبلغ من النقد الأجنبي و الإئتمان لعملية الإستيراد ، و في سنة 1990 تدعم هذا الإتجاه من خلال

إمكانية اللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ، كما أقر بنك الجزائر لكل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر أن يقوم بالإستيراد في كل السلع بشرط توطين العملة لدى بنك وسيط معتمد .

و في سنة 1994 أتخذت عدة إجراءات لتحرير التجارة و التي تتمثل فيما يلي :²¹
-إلغاء القاعدة الخاصة بتمويل بعض الواردات الإستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد .

-تحرير الواردات من المعدات الصناعية و المهنية المستعملة .
-إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء ذات الأهمية التاريخية و الأثرية .
و في سنة 1996 تم مراجعة معدل التعريفة الجمركية بحيث خفضت من 60 % إلى 45 % سنة 1997 ثم إلى 30 % سنة 2000 ، و من المقرر تطبيق تخفيضات جمركية أخرى بموجب إتفاق التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي و الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة .

6-الخصخصة و تشجيع القطاع الخاص

في سنة 1996 نفذ أول برنامج للخصخصة بمساندة البنك الدولي ، و الذي إستهدف 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة ، و لتسريع عملية الخصخصة أنشئت خمسة شركات قابضة التي تهتم بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص . وفي نهاية 1997 أعتمد برنامج آخر للخصخصة يركز على المؤسسات العامة الكبرى ، ولإضفاء مرونة على إجراءات تحويل الملكية سمح بإمكانية الدفع على أقساط و مشاركة العمال في أسهم رأس المال .

رابعاً : تقييم مسار الإصلاحات الإقتصادية

لقد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية و تحسين معدلات النمو الإقتصادي بحيث سجل معدل 3.8 % سنة 1995 إلا أنه إنخفض في سنة 1996 إلى 3.3% ثم إلى 1.2 % سنة 1998 ليعاود الإرتفاع إلى 4.6 % سنة 1999 .²²

ورغم تحسن مستوى النمو الإقتصادي إلا أننا نضع الملاحظات التالية :

-تذبذب معدلات النمو نظرا لإرتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي . كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الإقتصاد الوطني . و حسب توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود 7 %²³ .

-تدهور القطاع الصناعي و عدم مساهمته في النمو الإقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993-1998 .

و بفضل الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية و تحسين معدلات النمو كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : تطور معدلات النمو الإقتصادي للفترة : 2001 _ 2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو الإقتصادي %	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	2.0	3.0	3.0

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي لسنة 2008 ، الجزائر، 2009 ، ص3.

يتضح من الجدول السابق تحسن في النمو الإقتصادي للفترة 2001-2003 ثم تدهور في الفترة ، و ذلك راجع إلى تدهور القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والخدمات التي لا تزال ضعيفة الأداء و لا تساهم بشكل كبير في النمو الإقتصادي .

و بعد الإصلاحات الإقتصادية تدعم الإستقرار المالي الكلي من خلال التراكم المعتبر لإحتياطات الصرف ففي سنة 2008 بلغ 143.1 مليار دولار ، و إنتعاش ميزان المدفوعات و مؤشرات المديونية الخارجية المتزامنة مع إستقرار سعر الصرف ، و زيادة معتبرة في الإدخار الداخلي ، كما سجل فائض الخزينة العمومية الذي قدر ب 935 مليار دج خلال سنة 2008 ، بالإضافة إلى إنخفاض مستوى التضخم بحيث في سنة 2007 بلغ 3.5 % .²⁴ و رغم هذا الوضع الجيد في المؤشرات الكلية خاصة أهمية السيولة و إحتياطات الصرف إلا أننا نلاحظ غياب حركية إنعاش النمو الإقتصادي مما يعكس عدم فعالية الإصلاحات ، و من أهم ملامح هذا الإخفاق نضع الملاحظات التالية :

-أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة إلى عدة إنعكاسات ، حيث أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو ، وبالتالي تفكير فئات واسعة من السكان ، لذلك فإن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المحققة .

-إنفصال القطاع المصرفي عن الدائرة الإقتصادية بحيث في سنة 2001 بلغ مستوى السيولة لدى البنوك التجارية 250 مليار دج غير مستغلة لفائدة المتعاملين الإقتصاديين ، كما أن تنظيمه و وسائل تدخله مازالت بدائية مقارنة مع المعايير الدولية ، و نشير أن ضعف مساهمته في الدائرة الإنتاجية أثر سلبا على ظروف الإنعاش ، و رغم إقحام القطاع الخاص في الميدان المصرفي الجزائري إلا أنه لم يتمكن من إثارة المنافسة و تمويل الإستثمار .

-رغم إصلاح النظام الضريبي إلا أن إنتشار ظاهرة التهرب (أكثر من 100 مليار دج سنويا) ، بالإضافة إلى وجود إدارة ضريبية غير عصرية إنعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي .

-رغم وجود بورصة القيم المنقولة إلا أنها لم تؤد دورها في تمويل النشاط الإقتصادي فهي لم تتطور منذ بداية عملها ، بالإضافة إلى عدم تشجيع المؤسسات العامة و الخاصة

للإنضمام ، كما أن تسييرها أصبح غير منتج بالنسبة للعدد الضئيل من السندات المسعرة في البورصة .

-بالنسبة للمؤسسات العمومية و الخاصة فإنها مازالت بعيدة عن المعايير الدولية (التكنولوجية المستخدمة ، الأسعار ، الجودة ...) . و منذ الشروع في خصخصة المؤسسات العمومية سنة 1996 نلاحظ أن هذه العملية أصيبت بالعديد من الإخفاقات تتعلق بغموض موقف السلطات العمومية و عدم وجود إستراتيجيات في هذا الميدان، بالإضافة إلى ضعف آليات التأطير فيما يتعلق بالنشاط الواجب ترقيته في إطار السياسة العامة للدولة ، كما أن حل الشركات القابضة في سنة 2001 عقد من مهمة المؤسسات العمومية في البحث عن حلول للعديد من الضغوطات التي تواجهها في مجال التمويل .

-رغم التسهيلات الممنوحة في إطار ترقية الإستثمار إلا أن محيط الإستثمار غير مشجع لوجود عدة مشاكل مثل تلك التي تتعلق بالعقار الفلاحي ، العقار الصناعي ، إجراءات السجل التجاري و ضعف شبكات و وسائل الإتصالات .

-رغم الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي ، إلا أن عدم الإستقرار الظرفي و الهيكلي الذي يميز تنظيم الميدان الإقتصادي بالإضافة إلى الضغوط الإدارية و الوضع الأمني التي شكلت عوامل تنفر الإستثمار باستثناء ميدان المحروقات . أما الإستثمار الخاص فإنه يتميز بالتردد و يقتصر على بعض المجالات مثل الإعتماد على الإستيراد .

-تشكل الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة و هامشية بحيث تمثل سنة 2007 مستوى 2.9 % مما يهدد مستقبل الإقتصاد الوطني .

-يكتسي إتفاق الشراكة الذي أبرم بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001 أهمية بالغة كونه يسعى إلى فتح أفقا جديدة لإندماج الإقتصاد الجزائري في كيان الإقتصاد الدولي ، لكن التأخر التكنولوجي الذي تعرفه مختلف النشاطات ، وعدم بلوغ المنتجات الجزائرية مستوى النوعية و القيمة التنافسية العالية التي تتمتع بها منتجات الإتحاد الأوروبي سيؤثر سلبا على الصناعيين الجزائريين .

-تعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005 إستمرار التوترات الاجتماعية و التي تتجلى في المطالبة برفع الأجور و تحسين ظروف المعيشة ، فقد بلغ معدل البطالة 11.3 % سنة 2008 نتيجة لتسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية ، و عدم وجود إستثمارات جديدة معتبرة ، بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار .

الخاتمة

إن الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر مكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي و تحقيق معدلات نمو إقتصادي موجبة بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986 ، إلا أنها لم تستطيع تحويل بنية الإقتصاد الجزائري المعتمدة أساسا على النفط .

و لتدعيم الإصلاحات الإقتصادية يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات و ترقية الإستثمارات و النشاط الإقتصادي للدولة ، و ذلك من خلال ما يلي :
-تشجيع بعض القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية في مجال برامج الإستثمار و سياسات التطوير القطاعي مثل قطاع الفلاحة .

-إصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الإستثمار و الفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.

-ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات و كذلك في المؤسسات العمومية الإقتصادية من خلال عصرنة التسيير و تحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

-ضرورة مراعاة عدالة توزيع الدخل الوطني خاصة في مجال النشاط الاجتماعي .
-وجود دولة قوية تتمتع بمؤسسات ذات مصداقية و تحضى بالإجماع حول خياراتها
-السعي إلى الاندماج و التكامل سواء على المستوى المغربي أو المتوسطي قصد تفعيل الإصلاحات .

- ضرورة إشراك الفعاليات الاجتماعية و الفكرية في برامج الإصلاحات و تدعيمها بإرادة سياسية واضحة وقوية .
- ضرورة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و إسهام الإستثمارات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الإقتصاد الوطني ، و ذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة و محفزة للإستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات .
- إصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع الأدوات و قواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية .
- تنشيط بورصة الجزائر و وضع برامج إعلامية للترويج عن مجالات و أدوات الإستثمار بالخارج .

المراجع

- 1- بظاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد صفر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .
- 2- حاكمي بوحفص ، الإصلاح الإقتصادي في الجزائر: النتائج الإنعكاسات و افاق المستقبل ، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة . واقع و رهانات ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، المكتبة الوطنية بالحامة ، الجزائر 11-12 جوان 2005 .
- 3- صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مجلة دراسات إقتصادية في الجزائر ، العدد السابع ، 2006 .
- 4- كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 8 جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2005.
- 5- كريم النشاشيبي و آخرون ، الجزائر : تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998.
- 6- عبد القادر خليل ، إنعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة 1990 – 2005 ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 16 ، الجزائر، 2007.
- 7- علاوي لعلالي و آخرون ، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1994.
- 8- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، . 2003
- 9- قدي عبد المجيد ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييمية ، مجلة Les cahiers du cread ، العدد 61، الجزائر ، 2002 .
- 10- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2004 ، الجزائر، 2004 .

- 11- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو ، الجزائر ، 2005.
- 12- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2008 ، الجزائر ، 2009.
- 13- ناصر عبد الناصر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التثبيت و التكيف الهيكلي ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 .

الهوامش :

- 1 - ناصر عبد الناصر ، سياسات الإصلاح الإقتصادي و برامج التثبيت و التكيف الهيكلي ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001، ص 49 .
- 2 - عبد القادر خليل ، إنعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة 1990 لآ 2005 ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 16 ، الجزائر، 2007 ، ص 23 .
- 3- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص . 270
- 4- نفس المرجع ، ص 271 .
- 5- قدي عبد المجيد ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييمية ، مجلة Les cahiers du cread ، العدد 61، الجزائر ، 2002 ، ص 8 .
- 6- نفس المرجع ، ص 8 .
- 7- حاكمي بوحفص ، الإصلاح الإقتصادي في الجزائر: النتائج الإنعكاسات و افاق المستقبل ، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة . واقع و رهانات ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، المكتبة الوطنية بالحامة ، الجزائر 11-12 جوان 2005 .
- 8- كريم النشاشيبي و آخرون ، الجزائر : تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص . 13
- 9- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2004 ، الجزائر ، 2005 ، ص 112 .
- 10- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو ، الجزائر ، 2005 ، ص 94 .
- 11- علاوي لعلاي و آخرون ، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1994 ، ص 56 .
- 12- نفس المرجع ، ص 59 .
- 13- قدي عبد المجيد ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييمية ، مرجع سابق، ص 14 .
- 14- بطاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد صفر ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 182 .
- 15- كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 8 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 60 - 61 .

16. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني 2004 مرجع سابق ، ص 120.
17. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو ، مرجع سابق ، ص 84 .
18. كريم النشاشيبي و آخرون ، مرجع سابق ، ص 57 .
19. نفس المرجع ، ص 115 .
20. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2004 ، مرجع سابق ، ص 32 .
21. نفس المرجع ، ص 113 .
22. صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مجلة دراسات إقتصادية في الجزائر العدد السابع ، 2006 ، ص 20 .
23. نفس المرجع ، ص 22 .
24. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي لسنة 2008 ، مرجع سابق ، ص 3-7 .

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100